شُرُوطُ الأَئِمَّةِ السِّتةِ

للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهرٍ المقدسيِّ

المتوفى سنة (٥٠٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ

وتليها

شُرُوطُ الأَئِمَّةِ الخمسة

للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي

المتوفى سنة (٥٨٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ

دراسة وتحقيق

أبي همام محمد بن علي الصومعي البيضاني

عفا الله عنه بمنه وإحسانه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قال الإمام الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ:

فإن قيل: إن كلَّ واحد من هؤلاء الأئمة الستة، يعني البخاري ومسلمًا، وأبا داود، والترمذي والنسائي، وابن ماجه، صَنَّف كتابًا علىٰ حدة، ولم يتفقوا علىٰ ما أخرج الأول من غير زيادة ولا نقصان، فهل تجري كلُّها مَجرىٰ واحدًا في الصحة أم تتباينُ في المعنىٰ؟

الجواب: أنَّ بعض أهل الصنعة سألني ببغداد عن شرط كل واحد من هؤلاء الأئمة في كتابه، فأجبتُه بجواب أنا أذكره هاهنا بعينه ورُمَّته.

قلت: اعلم أن البخاري ومسلمًا ومن ذكرنا بعدهم، لم يُنقل عن واحد منهم أنه قال: شرطتُ أن أُخرج في كتابي ما يكون علىٰ الشرط

الفلاني[١]، و أنما يُعرف ذلك من سَبْرِ كتبهم، فيُعلَم بذلك شرطُ كل رجل منهم.

وأعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق علىٰ ثقة نَقَلِته[٢] إلىٰ الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات

(١) يستثنىٰ من ذلك معاصرة الراوي لشيخه، وثبوت سماعه منه عند البخاري، وعند مسلم الاكتفاء بالمعاصرة مع إمكان اللُّقي.

تنظر "مقدمة صحيح مسلم" (١/ ٢٩-٣٠)، و"فتح الرب العلي بختم صحيح مسلم علىٰ المحدث العلامة ربيع المدخلي" (٩١-٩٣) بقلمي و"فتح المغيث" (١/ ٨١-٨٢).

(٢) قال السخاوي رَحِمَهُ اللهُ: وما ادعاه من الاتفاق علىٰ ثقة نقلتهما قد لا يخدش فيه، وجود حكاية التضعيف في بعضهم ممن قبلهما لتجويز أنهما لم يرياه قادحًا، فنزلا كلام الجمهور المعتمد عندهما منزلة الإجماع. "فتح المغيث" (١/ ٨٢).

قلت: وإخراج الشيخين أيضًا لبعض من تُكُلِّم فيه يحمل علىٰ أنهما انتقيا من حديثه ما صح عندهما أو علىٰ سبيل المتابعات والشواهد لا في الأصول، أو يكون ضعف الضعيف طرأ بعد أخذهما عنه باختلاط حدث عليه.

وينظر كتابي " فتح الرب العلي بختم صحيح مسلم علىٰ المحدث العلامة ربيع المدخلي" (ص٧٩-٨٤).